مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

أداء مراكز التفكير والدراسات في العراق
التحديات والفرص

علياء حميد خيون

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة:

تُعدُّ مراكـز التفكير والدراسـات السياسـية والاستراتيجية، قبـل أن تكـون إنتاجـاً ثقافيـاً ومعرفيـاً، هـي منجـز حضـاري متميـز، فهـي المرآة التـي تعكس اهتـمام الأمم والشـعوب بالعلـم والمعرفة واستشراف آفـاق المستقبل وفـق المنظور العلمـي والمعرفي، كـما تعكـس توجـه الأمم والشـعوب في حفـظ تراثهـا ومنجزاتهـا المعرفية والحضاريـة،لذا تُعدُّ هذه المراكز في عالم اليوم عموماً، وفي المنظومة الأكاديمية المعاصرة بشكل خاص، مؤسسات معرفية عالية الجودة والمكانة من حيث مُنتَجِها المعرفي والعلمي من جانب، ومن حيث مهارات العاملين فيها من جانب آخر، لذا لا غرابة أن يسميها البعض خزانات الفكر والإبداع؛ لأنها فعلاً كذلك بحكم دورها الذي تلعبه في تطور المعرفة عموماً، وفي عملية صنع القرار بشكل خاص، لذلك تلقى هذه المؤسسات اهتمام ورعاية الدول، وتأخذ غالباً دراساتها وتوصياتها طريقها إلى صانع القرار لتساهم في إعداد السياسات العامة، وتقديم الحلول والخيارات المختلفة للتعامل مع المشاكل والأزمات الطبيعية، وعليه تُعدُّ مراكز التفكير والدراسات ركيزة أساسية في تطوير السياسات العامة ودفع عجلة التنمية في أي دولة, وفي العراق تواجه هذه المراكز تحديات بفرص مهمة يمكن استثمارها لتعزيز دورها في صنع القرار والتنمية المستدامة.

مراكز التفكير والدراسات:

يُعدُّ وجود مراكز التفكير في أيِّ دولة من الأدلة الأكيدة على تقدم الحياة المعرفية والبناء المؤسسي فيها بشرط أن تأخذ دورها في محيطها الذي تعمل فيه فوجودها لوحده لا يعني قدرتها على التأثير لذا تجد بعض الدول تنشط فيها هذه المؤسسات فتترك تأثيرها الواضح على المعرفة والسلطة والإنسان، لذا تُعدُّ مراكز الفكر ظاهرة متميزة في الدول حضاريّاً ومعرفيّاً ومؤشراً للمنجزات الثقافية والعلمية وسبباً في إيجاد مشروعات استراتيجية مهمة وعنواناً للتقدم والتنمية حتى غدت دليلاً على نهضة الأمم ومؤشراً

على تقييمها للبحث العلمي، فهي عبارة عن مصنع له خط إنتاج ومدخلات ومخرجات تقوده إدارة ويعمل به خبراء ومختصون يهتمون بجودة المنتج الذي هو الأبحاث التي تتنوع في مجالات مختلفة، الأمن، السياسة، الاقتصاد، الدفاع، القضايا الاجتماعية، التكنولوجية،ولأجل ذلك وُجدت هذه المراكز لتعمل وتنتج وتوجِد الحلول لا لتكون مجرد مسميات دون أن يكون لها أثر فاعل على أرض الواقع،ويمكن الاستفادة من خدمات هذا المراكز وموقف أجهزة الدولة منها ومقدار اعتماد صناع القرار فيها على نتاجاتها في رسم السياسة الداخلية والخارجية وما تعانيه الدولة من أزمات بمختلف أشكالها التي بدون شك تترك آثاراً على وجود هذه المراكز وديمومة عملها،وعليه يمكن وصف مراكز التفكير بأنها منظمات أو مؤسسات تدعي بأنها مراكز للأبحاث والدراسات أو كمراكز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة، أو كما يصفها البعض بأنها منظمات تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام وتقديم النصيحة لصانع القرار بشكل خاص وهذا وصف حدد دوراً سياسيّاً فقط لمراكز التفكير على الرغم من تنوع مجالاتها البحثية، وعليه يمكنني أن أصف مراكز التفكير بصورة عامة بأنها تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة أو مؤسسات هدفها إجراء بحوث مركزة ومكثفة ومعمقة تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة،من المهم أن يكون لدى المؤسسات البحثية توجه فكري واضح يدعم أهدافها ورؤيتها، ويساهم في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي في مجالاتها المختلفة ويعتمد على عوامل عدة وهي كما يلي ..

1. **المجال البحثي:** تختلف توجهات المؤسسات البحثية حسب المجال الذي تعمل فيه فقد تركز بعض المؤسسات على العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، بينما تركز أخرى على العلوم الاجتماعية أو العلوم الإنسانية. يتم تحديد التوجه الفكري بناء على المجالات البحثية المحددة التي تهتم بها المؤسسة.

2. **الأهداف والرؤية:** يتم تحديد التوجه الفكري لمراكز التفكير بناء على أهدافها ورؤيتها.
3. **القيم والمبادئ:** يمكن أن تتأثر توجهاتها بالقيم والمبادئ التي تتبناها.
4. **التوجه الجغرافي والثقافي:** يمكن أن يؤثر السياق الجغرافي والثقافي على توجه مراكز التفكير وقد تنعكس الاحتياجات والتحديات المحلية في توجه البحث والابتكار الذي تقوم به المراكز.

تتمثل مراكز التفكير والدراسات والأبحاث في كونها حجر الأساس لدى الأمم والشعوب المتطلعة إلى بناء نهضة علمية سليمة، وهي في الوقت نفسه تعمل كحارس أمين على أمن واستقرار ومقدرات الأمة ضد أي اعتداء مادي أو معنوي، حيث تعمل هذه المراكز على رصد الخطر والتنبيه من خلال الدراسات والاستنتاجات العلمية حتى تمكِّن صاحب القرار من اتخاذ الخطوات اللازمة قبل وقوع أي شيء لا يحمد عقباه كما أن هناك الكثير من الدول التي تحرص على حفظ أمنها الوطني ورغبتها في تطوير سياساتها المحلية والإقليمية والدولية، بحيث تضع كل إمكانياتها في دعم وتطوير مثل هذه المراكز الوطنية.

وعليه تختلف أهداف مراكز الدراسات والأبحاث بحسب طبيعة تكوينها والجهة التي قامت بإنشاء المركز، فبعض هذه المراكز البحثية تقدم خدمة جليلة للإنسانية وخاصة في مجالات العلوم والطب والتقنية، ومشاركة العلماء والمفكّرين من مختلف بقاع الأرض في البحوث والتطوير بما يعود بالنفع على الجميع. غير أن بعض مراكز الدراسات والأبحاث التي تتعلق بدراسة السياسات والاستراتيجيات للدول لها مدلولات أمنية قد تنعكس سلباً على الأمن الوطني للدول التي أجريت هذه الدراسات حولها، وتوجد مثل هذه المراكز في الدول الكبرى وتتمتع بإمكانيات مالية وبحثية هائلة ولها اهتمامات خاصة خارج حدودها الإقليمية، أما الدول التي لا تتوفر فيها الإمكانيات المادية والعلمية الكافية ويوجد بها مراكز للدراسات والأبحاث الاستراتيجية فإنها في الغالب تحاول قدر الاستطاعة

القيام بدراسة أوضاعها الداخلية ومحاولة التعرف على مصادر التهديد، وهذا يعني دراسة جميع محاور التهديد المحتملة، داخليّاً وخارجيّاً، السياسي منها، والاقتصادي والعسكري والاجتماعي، والخروج بتصورات ونتائج تنعكس إلى سياسات واستراتيجيات تصب في مصلحة الأمن الوطني.

التحديات التي تواجه مراكز التفكير في العراق:

1. **ضعف التمويل:** يشكل الجانب المالي للمراكز البحثية موضوعاً في غاية الأهمية في تنميتها وتطويرها، وهو في الوقت نفسه مصدر قلق للكتاب عن هذه المراكز والعاملين فيها على حد سواء، فضعف التمويل من جهة وتحديد مصدره من جهة أخرى يحول دون تحقيق هذه المراكز لمهامها الاستراتيجية، وتعتمد معظم مراكز التفكير في العراق على تمويل حكومي محدود أو تبرعات خارجية مما يؤثر على استقلاليتها واستدامة أنشطتها، ويمكن القول بأنها تعتمد على مصادر تمويل غير مستقرة، مما يحد من قدرتها على إنتاج أبحاث عالية الجودة والاستقلالية، فالتمويل الحكومي شبه غائب، مما يدفع العديد من هذه المراكز إلى الاعتماد على تمويل خارجي قد يؤثر على حياديتها، إنَّ عدم وجود دعم حكومي مستمر يعوق قدرة هذه المراكز على التأثير الفعلي في صنع السياسات العامة.
2. **الكفاءات البشرية:** هناك نقص في الكوادر المدربة ذات الخبرة في مجالات البحث العلمي، فبينما يُفترض أن تُوفّر مراكز البحث العلمي باحثين متميزين من خلال استقطاب وتطوير الكفاءات البشرية المؤهلة، تُعدُّ هجرة الكفاءات من العراق من بين الأعلى عالميّاً. ويعود ذلك إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي، وغياب حوافز الابتكار وتطبيق نتائج البحوث، وارتفاع تكاليف إجراء البحوث، وغلاء المعيشة، وضعف مستوى الدخل. هذا بالإضافة إلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية التي تُنفّر الكفاءات مقارنةً بالحوافز المُقدّمة في أماكن أخرى، ويمكن القول بعدم وجود

قيادات تتمتع بالكفاءة وتمتلك رؤية استراتيجية واضحة تؤطِّر عمل المراكز وترسم ملامح السياسة العامة التي يجب أن تنتهجها.

3. **القيود القانونية والسياسية والأمنية:** أحياناً تواجه المراكز صعوبة في حرية التعبير مما يؤثر على البحث والتعبير عن النتائج بحرية، الوضع السياسي غير المستقر منذ عام 2003 يجعل من الصعب على المراكز تقديم توصيات سياساتية مستقلة، بعض المراكز تتعرض لضغوط تتعلق بالتوجهات التي تسعى إلى توجيه الأبحاث بما يتناسب مع أجنداتها، وهذا يؤثر سلباً على استقلالية وفعالية هذه المراكز، وكذلك عدم الاستقرار الأمني والسياسي يعيق عمل المراكز ويحد من حرية البحث وتضييق مساحة الحوار والنقد البناء في بعض القضايا الحساسة.

4. **غياب الاستقلالية والحرية والتأثير في صنع القرار:** أغلب المراكز في العراق تعمل تحت تأثير الجهات السياسية أو المانحة مما يفقدها حياديتها العلمية، وإن ضعف ارتباط مخرجات الأبحاث بصناع القرار يقلل من تأثيرها الفعلي،فالحرية الأكاديمية للعمل البحثي لاسيما في مراكز التفكير والوحدات البحثية كالوقود المحرك للعجلة، ولما كان من المستحيل أن تتحرك العجلة بلا وقود، كذلك من المستحيل تطور المركز أو الوحدة البحثية بلا حرية وإذا كان موضوع الحرية ليس بتلك الحدة في المراكز والوحدات ذات التخصصات الطبية والهندسية والعلمية البحتة، فإنها في المراكز والوحدات ذات التخصصات الإنسانية تبدو قضية بالغة الحساسية والخطورة؛ لأنه غالباً ما يتم تقييد عملها بمقتضيات الواقع السياسي، وأيديولوجية النظام الحاكم، وتأثيرات مراكز القوة والنفوذ سواء كانت داخل السلطة أم خارجها، وهذا يجعل مساحة وحدود الموضوعات التي تغطيها محدودة أو يتم ملامستها بشكل بسيط دون الغوص في أسبابها الموضوعية، خشية تعرض من يحاول ذلك إلى العقوبة الإدارية داخل مؤسسته أو التهديد والضغط من قوى خارجها.وعليه فإن ضعف الحرية

والاستقلالية في مراكز التفكير أمر طبيعي في البلدان ذات الديمقراطية الهشة والثقافة السلطوية كما في العراق.

5. **ضعف الإدارة والتنسيق:** هناك ضعف في القدرة على التنسيق بين مختلف المراكز والأطراف المعنية مما يؤدي إلى تكرار الجهود وفقدان الفعالية، يحتاج النظام الإداري إلى تحسينه وتمكينه من اتخاذ قرارات أسرع وأكثر فعالية.كما يلاحظ غياب آليات واضحة تلزم أصحاب القرار بالتعاون مع مراكز الدراسات لصنع القرارات، فغالباً ما تُتخذ بناء على اجتهادات فردية أو توافقات سياسية بعيداً عن رؤية مراكز الأبحاث والتوصيات المقدمة من قبلها.

6. **عدم وجود استراتيجية:** تحتاج مراكز التفكير والدراسات في العراق إلى استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب للوصول إلى تأثير فعال ومستدام، من خلال تحديد الأهداف الواضحة، وتعزيز التعاون والشراكات أي تعاون الأكاديميات، والشراكة مع القطاع الخاص، التعاون الدولي، والاعتماد على التكنولوجيا، ومرونة التواصل والتفاعل مع المجتمع، ويمكن لهذه المراكز أن تلعب دوراً محورياً في تحسين أوضاع المجتمع ودعم اتخاذ القرارات.

الفرص المتاحة لمراكز التفكير والدراسات في العراق:

1. **التعاون الدولي والإقليمي**: يمكن لمراكز التفكير أن تتعاون مع مراكز تفكير مماثلة في جميع أنحاء العالم، في المشاريع البحثية المشتركة، و التواصل مع مراكز الأبحاث والدراسات العالمية وعقد اتفاقيات التعاون والتدريب معها والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تقيمها تلك المراكز،أي التنسيق الخارجي بمساهمة مراكز التفكير والدراسات بمد جسور التعاون والتواصل مع الشخصيات والمؤسسات العلمية بمختلف

دول العالم بهدف الاستفادة من خبرة وتجارب الآخرين فضلاً عن تبادل المنفعة بما يعزز الجدوى العلمية بمختلف الجوانب على المستوى العالمي.وكذلك يمكن أي يؤدي التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية الدولية إلى تبادل المعرفة وتقديم الدعم المالي والفني.

2. مواكبة التطورات العالمية:في ظل التطورات التكنولوجية السريعة، تحتاج مراكز البحوث في العراق إلى مواكبة هذه التطورات وتكييف مخرجاتها معها. يمكن للمراكز إجراء دراسات حول أحدث التقنيات في مجالات مختلفة، مثل تكنولوجيا المعلومات، والذكاء الاصطناعي، والطب، وتقديم توصيات حول كيفية تطبيق هذه التقنيات في العراق، أي يمكن الاستفادة من تطور التقنيات الرقمية وانتشار المعرفة وإمكانية الاستفادة من المنصات الإلكترونية والمكتبات الرقمية لتطوير الأبحاث، أي توفر أدوات التحليل الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات وتسهيل الوصول إلى المعلومات، ويمكن أن تعزز التقنيات الحديثة من جودة الأبحاث وكفاءتها.

3. **التدريب والتهيئة:** تساهم مراكز التفكير والدراسات بإعداد وتطوير الباحثين والمختصين في مختلف الميادين العلمية وتهيئتهم كقيادات وكفاءات متميزة في مختلف أروقة السلطة والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص، وتحقيق الاستفادة من النخب العلمية الموهوبة من الباحثين والمختصين لتطوير وتحسين مستويات الأداء في مختلف المؤسسات في المجتمع،والمساهمة بتوفير الدعم الكافي من أجل عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات، بصورة دورية؛ لما لذلك من أثر في إثراء النقاشات، وتوجيه الرأي العام، والتعريف بمفاهيم قد تغيب عن الذّهن، أو لا تخطر على بال المواطن أو حتى صانع القرار.

4. **تقديم حلول للمشاكل المحلية:** يواجه العراق العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، مثل الفقر، والبطالة، والنزوح، وتغير المناخ، يمكن لمراكز البحوث إجراء دراسات معمقة حول هذه المشاكل وتقديم حلول مبتكرة ومستدامة لمعالجتها، مثل تقديم الحلول في مجالات إعادة الإعمار، ومصدر لصناع القرار السياسي، وتطوير البحث العلمي، ومكافحة الفساد على سبيل المثال، يمكن لمركز بحوث متخصص في قضايا البيئة أن يقدم حلولاً لمواجهة مشكلة تلوث المياه والتربة في العراق،وهنا يكمن دور مراكز التفكير في أن تكون مصنعاً للأفكار الهادفة لنمو المجتمع وتطوره ويجب أن يجعل من هذا التواصل حجرَ أساس لنجاح مُصدِري القرار وقد يتجهون مباشرة إلى هذه المراكز لأجل بناء تصورات معينة أو بلورة أفكار عن أمور تحتاج الإدارة السياسية والاقتصادية والعسكرية لتطبيقها، أو تحتاج إلى دعم علمي له، واختيار الأفضل من الرؤى المتعلقة بها وإيجاد البدائل المناسبة لما هو مطروح منها، حتى تغدو تلك المراكز بمثابة هيئات استشارية لهم ومصدراً للنصح والتوجيه، وعليه فإن صناع القرار (السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي) يحتاجون إلى أرضية متوازنة وصلبة يقفون عليها حين اتخاذهم القرار، فالإدارة الحديثة المتطورة لا تحتمل القرارات الآنية المرتجلة، ولا بد للقرارات من أن تنهض وفق معرفة دقيقة للواقع الصحيح وعلى ضوء تصورات واضحة للمستقبل.

الخاتمة:

ونخلص مما سبق أنه على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه مراكز التفكير والدراسات في العراق، فإن الفرص المتاحة تمنحها أرضية قوية للتطور والتقدم والاستمرار إذا ما أحسنت استثمارها، وتعزيز هذه المراكز سيساهم في بناء سياسات أكثر عقلانية وحلول للمشاكل الداخلية والخارجية التي تساعد العراق على تجاوز أزماته المتراكمة، أي يمكن تحقيق تأثير ايجابي على المجتمع العراقي وتحسين نوعية الأبحاث المنتجة وتطوير

بيئة بحثية مستدامة يتطلب دعماً متواصلاً من جميع الجهات المعنية بما في ذلك الحكومة والمجتمع الأكاديمي.وأخيراً لا بد من التذكير بأن لمراكز التفكير والدراسات إسهامات في غاية الأهمية،وبخاصة أن المعلومات التي تشكِّل أحد أهم مخرجات عمل المراكز أضحت من عناصر قوة الدولة ودخلت عناصر معالم التطور العلمي والتكنولوجي في الوقت الراهن.وعليه يمكن أن نشير إلى عدد من الأفكار.

1. إنَّ لمراكز التفكير دوراً رياديا في توجيه عالم اليوم، بحكم أنها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي، وتُعدُّ مراكز التفكير في العراق حديثة وهي لا تزال في طور النمو والتبلور والتقدم، وبحاجة إلى مزيد من الوقت واكتساب الخبرة والاستفادة من التجارب الأخرى.

2. العمل على فتح نافذة للتواصل بين مراكز التفكير ومتخذي القرار في المؤسسات الحكومية للوقوف على احتياجات صانع القرار في الجهاز الحكومي وحث القطاع العام والخاص على التعاون مع الباحثين ومع مراكز التفكير داخل وخارج الجامعات ومشاركة قطاع الأعمال في تمويل البحوث العلمية.

3. إنَّ مراكز التفكير والدراسات في العراق تحتاج إلى دعم حكومي ومجتمعي واستقلالية مالية وإدارية ، وإطار استراتيجي واضح لتعزيز دورها في تطوير السياسات العامة والتنمية المستدامة.

التوصيات:

1. أنْ تراعي مراكز التفكير والدراسات في عملها الدقة والعلمية والموضوعية لكي تكون موضع ثقة بين صانع القرار وبين المواطن وربطها بالتخطيط الاستراتيجي للدولة في حل مشكلات المجتمع المختلفة.

2. تطوير الموارد البشرية البحثية والمساعدة العاملة داخل هذه المراكز والوحدات بالامتناع عن تزويدها بموارد ضعيفة محدودة القدرات من جانب، وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لتطوير كوادرها من خلال إعداد برنامج عالي المستوى من الدورات التدريبية داخل العراق وخارجه، وتشجيع برامج التوأمة وتبادل الخبرات والزيارات والبرامج بينها وبين نظيراتها العالمية،

3. ضرورة قيامها باستقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة وتقديم الدعم لهم والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهاراتهم عن طريق الدورات وتبادل الخبرات مع المراكز الخارجية مما يساعد على بناء شراكة حقيقية بينها.

4. ان مراكز التفكير والدراسات تُعدُّ ضرورة من ضرورات الحياة المجتمعية ولذا ينبغي توفير بيئة حاضنه لها مع تقديم الدعم اللازم لبناء خطط التنمية المستقبلية وفتح نافذة التواصل بينها وبين صناع القرار مما يساعدها على تفعيل دورها لصناعة القرار السياسي وإعطائها استقلالية مالية وإدارية عن الحكومات حتى تكون نظرتها حرة مستقلة ومحايدة وألا تقع في مشكلة التمويل الخارجي.

5. الارتقاء بمكانة ومستوى مراكز الأبحاث الوطنية بالمراكز الإقليمية والدولية المناظرة، مع إعطائها الحرية والمرونة الكافية للتحرك والبحث، وبناء المواقف وتبادل الخبرات.

6. ضرورة رسم استراتيجية واضحة من أجل تأسيس مراكز الأبحاث في أعلى المستويات.

المصادر:

1. محمد الساعدي، واقع مراكز الدراسات في صنع القرار، بين الضرورة الاستراتيجية و تحديات المستقبل، مقال منشور في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،

https://www.alnahrain.iq/post/692،2022

2. أسامة الشبيب، غزوان المنهلاوي، تجربة مراكز التفكير والدراسات في العراق، ورقة بحثية منشورة، مركز البيدر للدراسات والتخطيط،

https://www.baidarcenter.org/posts/2791

3. هاشم حسن حسين الشهواني، أهمية مراكز الأبحاث، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) على الموقع الإلكتروني:

www.elections.akhbarak.net

4. عامر هاشم عواد، مراكز البحوث والدراسات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي- العراق أنموذجاً، مقال منشور في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) على الرابط الإلكتروني:

http://www.araa.ae/index.php?option=com_conten

5. شهد علي غالب، أثر التمويل في تطوير البحث العلمي، ورقة بحثية منشورة، مركز الدراسات الاستراتيجية،

https://url-shortener.me/3VKD

6. حيدر داخل الخزاعي، العلاقة بني مراكز الدراسات ومتخذ القرار السياسي، ورقة بحثية منشورة، مركز البيدر للدراسات والتخطيط،

https://www.baidarcenter.org/posts/3029

هوية البحث

اسم الباحث: علياء حميد خيون - طالبة دكتوراه في العلوم السياسية /جامعة النهرين

عنوان البحث: أداء مراكز التفكير والدراسات في العراق: التحديات والفرص

تأريخ النشر: أيلول - سبتمبر 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org